مراجعة كتاب : مايكل روبرتس: التخطيط والمناخ

مراجعة: مايكل روبرتس*
ترجمة: مصباح كمال**

W. P. Cockshott, J. P. Dapprich, A. Cottrell. *Economic Planning In An Age Of Climate Crisis* (Independently published, 2022), 198 pages, ISBN-13 : 979-8357728739

نشرت هذه المراجعة بتاريخ 15 كانون الأول 2022 تحت عنوان: Planning and the climate
يمكن قراءة النص الإنجليزي في الموقع الإلكتروني لمايكل روبرتس باستخدام هذا الرابط:
https://thenextrecession.wordpress.com/2022/12/15/planning-and-the-climate/

إن الطريقة الوحيدة التي تتاح فيها للبشرية فرصة تجنب كارثة مناخية ستكون من خلال خطة عالمية قائمة على الملكية المشتركة للموارد والتكنولوجيا التي تحل محل نظام السوق الرأسمالي. في كتاب جديد للاقتصاديين الماركسيين الاسكتلنديين بول كوكشوت وألين كوتريل وجان فيليب دابريتش Paul Cockshott, Alin Cottrell, and Jan Philip Dapprich، بعنوان **التخطيط الاقتصادي في عصر أزمة المناخ** Economic Planning in an Age of Climate Crisis، تناول المؤلفون هذه المسألة.

على مر السنين، قام كوكشوت وكوتريل بعمل ممتاز ومهم في بيان إمكانية التخطيط في اقتصاد غير رأسمالي يمكن أن يعمل بشكل أكثر فاعلية من اقتصاد السوق الرأسمالي. في هذا الكتاب الجديد، يذهب المؤلفون إلى أبعد من ذلك لبيان ضرورة وحيوية التخطيط إذا أُردنا تخفيف كوارث تغير المناخ، الموجودة معنا بالفعل، وتجنب تدهور الكوكب بسبب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ويوضح المؤلفون كيف سيعمل التخطيط عن طريق استبدال السوق.

يشرح المؤلفون أولاً إلى الأساس العلمي لتغير المناخ قبل النظر في التحولات اللازمة لـ "عالم أخضر." ثم ينظرون إلى التاريخ الناجح السابق للتخطيط المُتعمد الذي تم ممارسته في المملكة المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، ثم كيف سيكون من الممكن تنظيم الموارد لإنقاذ البشرية والكوكب باستخدام تقنيات الحوسبة الحديثة. يجادل المؤلفون بأنه "[لا] يمكننا الاستمرار في نظام يزيد الربح الخاص إلى الحد الأقصى

دون مراعاة لتأثيراته. بدلاً من ذلك، علينا أن نخطط بوعي لكيفية التغيير إلى مجتمع خالٍ من الوقود الأحفوري."

في عرض حججهم، يبدأ المؤلفون بإظهار كيف أن التخطيط الناجح لتخصيص الموارد يمكن أن يكون أكثر نجاحًا حتى مع استمرار الرأسمالية — على سبيل المثال خلال الحرب العالمية الثانية، عندما تولّت الحكومات المجهود الحربي والسيطرة على التخصيصات للإنتاج. "من الواضح أن دافع الربح لن يؤدي المهمة، لذلك فإن الانتقال إلى حيادية الكربون يجب أن يكون مدفوعًا من قبل الدولة. لكن إعادة الهيكلة الاقتصادية التي تقودها الدولة لا تعني بالضرورة الاشتراكية، وتجربة التخطيط في اقتصاد المملكة المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية تقدم مثالًا مثيرًا للاهتمام."

يقدم المؤلفون البيانات التي تظهر، عند مقارنتها بالفترات السابقة واللاحقة، خلال سنوات الحرب، أنه كان لدى المملكة المتحدة أفضل أداء اقتصادي على الإطلاق. أظهرت "اقتصادات الحرب" في المملكة المتحدة (وبدرجة أقل الولايات المتحدة) ما يمكن تحقيقه في وقت قصير من خلال التخطيط — حتى بدون ملكية الدولة الشاملة.

بالطبع، كان ذلك ممكناً فقط لأن توجيهات الحكومة أعلمت الرأسماليين بما يجب عليهم فعله. "على الرغم من حقيقة أنه لم يحدث أي نقل رسمي لممتلكات الرأسماليين إلى أيدي الدولة أثناء الحرب، في ظل ظروف ذلك الوقت، يبدو أنه كان من المقبول على نطاق واسع أن الحكومة يمكن أن توجّه الشركات بما يتعين عليها إنتاجه وما هي الموارد التي يسُمح لهم بالحصول عليها. في الواقع، في بعض الحالات تولى المسؤولون الحكوميون فعليًا إدارة الشركات الخاصة."

يتناول المؤلفون الاعتراضات المعتادة على التخطيط التي أثارها الاقتصاديون السائدون المقتنعين بسيادة "السوق" والمدرسة النمساوية فيما يسمى بمناقشة "الحساب الاشتراكي" in the so-called ‘socialist calculation’ debate. لقد أظهروا من قبل أنه من الممكن تمامًا التخطيط لتخصيص وإنتاج الموارد بدرجة عالية من الكفاءة بالنظر إلى أجهزة الكمبيوتر الحديثة وتكنولوجيا "البيانات الكبيرة" ‘big-data’ في الواقع، أصبح الأمر الآن أكثر جدوى مما كان عليه في فترة الحرب تلك.

ويشير المؤلفون، على وجه الخصوص، إلى عمل [ليونيد كانتوروفيتش Kantorovich [1912-1986] الذي أظهرت برمجته الخطية linear programming أنه كان من الممكن، بدءًا من الوصف بعبارات مادية خالصة

لتقنيات الإنتاج المختلفة المتاحة، لتحديد مجموعة التقنيات التي ستلبي أهداف الخطة بشكل أفضل. يمكن أن تكون هناك وظيفة موضوعية "غير نقدية" -non‘ monetary’ objective function — الدرجة التي يتم فيها تحقيق أهداف خطة معينة — والتي يمكن أن تحل محل دافع الربح الرأسمالي. علاوة على ذلك، كان هناك عمل فاسيلي ليونتيف Wassily Leontief [1906-1999]، الذي كان الإبداع البارز له هو جدول المدخلات والمخرجات input–output table، والذي يعرض العلاقات المتبادلة بين القطاعات وبالتالي يسمح بتخصيص الموارد والإنتاج داخل الاقتصاد.

لقد أصبحت نظرية التخطيط الاقتصادي الآن أكثر تطورًا مما كانت عليه في الأربعينيات، في حين أن تكنولوجيا الحوسبة اللازمة للتخطيط قد تقدمت ليس فقط بالنسبة للحرب العالمية الثانية، عندما كانت أجهزة الكمبيوتر في مهدها، ولكن أيضًا بالنسبة للاتحاد السوفيتي في الثمانينيات، عندما كان تحت تصرف المخططين طرقًا سليمة ولكنها تفتقر إلى القدرة الحاسوبية لتنفيذها.[1] بالإضافة إلى ذلك، أصبحت البيانات المطلوبة متاحة الآن بسهولة؛ في الأربعينيات من القرن الماضي، كان على المخططين جمع البيانات التي يحتاجون إليها من نقطة الصفر تقريباً.

العقبة الآن ليست جدوى التخطيط ولكن العقبة السياسية المتمثلة بالمصالح الطبقية للطبقة الرأسمالية. إن توقع التخطيط للعمل دون مصادرة ملكية الطبقة الرأسمالية وإنهاء قانون القيمة واقتصاد السوق هو أمر خيالي حقًا، باستثناء "حالات الطوارئ" القصيرة في زمن الحرب. وكما يشير المؤلفون: "لقد اقترحنا أن التخطيط من النوع الذي تم تنفيذه خلال الحرب العالمية الثانية — والذي كان فعالًا في تحقيق هدف محدد للغاية — هو" ثاني أفضل" نظام يكون فيه الاقتصاد ككل تحت الملكية العامة ويدار لخدمة احتياجات ومصالح السكان."

لكن الابتكار الرئيسي في هذا الكتاب هو النظر في كيفية التخطيط للاحتياجات البيئية وكذلك الإنتاج في حد ذاته في اقتصاد غير سوقي. في الاقتصاد السياسي الماركسي، فإن قيمة العمل لعنصر ما هي وقت العمل الضروري اجتماعيًا المطلوب لإنتاجه. بالنظر إلى الظروف التكنولوجية والبيئية والاجتماعية للمجتمع، فإن وقت العمل هو

[1] للمقارنة راجع: إلينا فيدوتا، "بعض الدروس حول التخطيط للقرن الحادي والعشرين من أول اقتصاد اشتراكي في العالم،" ترجمة مصباح كمال، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين
Central-Planning-for-the-21st-Century-IEN-002.pdf (iraqieconomists.net)

المطلوب عمومًا لإنتاج مادة يمكن استخدامه [وقت العمل] لحساب تكلفته أو "تقييمه." used to cost or 'value' it لكن نموذج وقت العمل للتخطيط لا يأخذ في الحسبان التأثير "الخارجي" لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. لذلك يقترح المؤلفون مقياسًا للقيمة في التخطيط يأخذ في الاعتبار جميع عوامل الإنتاج، بما في ذلك وقت العمل للإنتاج وتأثيرات الانبعاثات.

أولاً، من المهم أن نفهم، كما أوضح ماركس، أن هناك جزأين رئيسيين لتخطيط تخصيص resource allocation لموارد والإنتاج. الأول، هو التخصيص الكلي للاحتياجات الاجتماعية، مثل الاستثمار في السلع الرأسمالية والرعاية الصحية والتعليم والنقل والخدمات العامة والسلع الاستهلاكية الأساسية — مجانًا للجميع عند نقطة الإنتاج. لكن ثانيًا، يجب أن تكون هناك آلية لتخصيص موارد أخرى للاستهلاك الشخصي تتجاوز "الأجر الاجتماعي."[2] إن تحديد احتياجات المستهلك الشخصية هذه يتم من خلال وقت العمل المستخدم لإنتاجها ويقوم الأفراد "بشرائها" بناءً على "قسائم وقت العمل" 'labour time vouchers' الصادرة للعامل مقابل المساهمة الفردية في الإنتاج الكلي في وقت العمل.

يقترح المؤلفون الآن تعديلًا لهذا النموذج بناءً على المقولة الاقتصادية لتكلفة الفرصة البديلة. "لتحديد تكلفة المُنتَج، يجب علينا بالتالي تحديد ما كان يمكن إنتاجه بدلاً من ذلك. علاوة على ذلك، يجب أن نكون قادرين على قياس هذا [ما كان يمكن إنتاجه] بمقياس مشترك *common scale* حتى يمكن مقارنة تكاليف المنتجات المختلفة." لذلك إذا كانت منتجات المخططين "مسعرة" مع قيود إضافية على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي يولدونها، فإن هذا يتطلب تقييمًا أعلى "لتكلفة الفرصة البديلة" للمنتجات عالية الانبعاثات. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تحوّل في الطلب نحو المنتجات منخفضة الانبعاثات." بدلاً من مجرد تقليل الناتج الإجمالي للاقتصاد للالتزام بالقيود المفروضة على الانبعاثات، يتم تغيير تكوين الناتج للتأكيد على المنتجات الخضراء."

يقدم هذا الكتاب مزيدًا من التطوير للجدوى الفنية للتخطيط الاشتراكي الذي يتضمن أزمة المناخ. كما أنه يعزز مزايا آلية التخطيط للتنظيم البشري مقارنة باقتصاد السوق

[2] يشير الأجر الاجتماعي في الاستخدام العام إلى أمور مثل إنفاق الدولة على الصحة والتعليم والإسكان والرعاية الاجتماعية، أي مجموعة الخدمات الممولة من قبل الدولة من الأموال العامة.

الرأسمالي الاستغلالي الفوضوي المليء بالأزمات والذي يفشل في تلبية احتياجات البشرية ويدمر الكوكب. إنه يقدم حججًا أكثر قوة للتخطيط أسمى مما يقدمه السوق.■

(*) مايكل روبرتس : اقتصادي عمل في المركز المالي لمدينة لندن لأكثر من ثلاثين سنة. له مدونة تحمل اسمه: Michael Roberts Blog وهذا هو الرابط للمدونة: https://thenextrecession.wordpress.com/

(**) مصباح كمال، كاتب في قضايا التأمين

تمت الترجمة بتاريخ 17 كانون الأول 2022

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 3 كانون ثاني 2023
http://iraqieconomists.net/ar/